

قرارات

وزارة الصحة والسكان

قرار رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٧

وزير الصحة والسكان

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن مزاولة مهنة الطب :

وعلی القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ بشأن تنظيم النشاطات الطبيعية

ولاية التنفيذية :

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠٠ بشأن اشتراطات حجرات العمليات .

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٩٣ لسنة ٢٠٠٠ بشأن قواعد الترقية للوظائف

الفترة للأطلاع

وعلم القرار الوراثي رقم ١٨٦ لسنة ٢٠٠٩ بشأن تبصير المريض بتكلفة العملية

والنتائج التي قد يترتب عليها من مضاعفات :

وعلی القرار الوراري رقم ٢٤٤ لسنة ٢٠٠١ بشأن الاشتراطات للطبيب الذي يقوم

ياجراً، عمليات جراحية أو استكشافية بالمنظير؛

وإذا، على ما عرضه مدير عام الإدارة العامة للمؤسسات العلاجية غير الحكومية

والراخيص الطيبة :

## قرار:

**ماده ١ -** بوقف عن ممارسة العمل الفني كل طبيب يرتكب خطأ مهنياً جسناً أثناه التدخل الجراحي أو تشخيص الحالة تشخيصاً بترتب عليه إجراً جراحة غير ضرورية للمرض . وذلك لحين إقامة تدريبه وفقاً لما هو مبين بالمادة (٤) من هذا القرار ويصدر بالوقف قرار من وريو الصحة والسكان بناءً على تحقيق فني يثبت ارتكاب الخطأ في حق الطبيب .

**ماده ٢ -** كل طبيب يثبت ارتكابه الخطأ المهني الجسيم . بعاد تدرجه في تخصصه طبقاً للمنهج التدريسي المعتمد وذلك عن طريق المجلس العلمي المختص بالزماله في الفروع المختلفة ، ولا يسمح له بالعودة إلى العمل الفني إلا بعد أن يقرر المجلس العلمي المختص صلاحيته لزاولة العمل .

**ماده ٣ -** ينشر هنا القرار في الواقع المصرية . ويعمل به من اليوم التالي ل التاريخ نشره .

صدر في ٢٠٠٢/١/٢١

وريو الصحة والسكان  
أ.د/ إسماعيل سلام